IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
https://js.alkutcollege.edu.iq/
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة - 2 – 3 مايو/ أيار 2023

الصناعات التحويلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (2010-2020)

زهراء علي جبري [1] ، بيداء جواد كاظم [2] ، زهراء فاضل عباس [3]

انتساب الباحثين
[3،1] مديرية تربية واسط، العراق، واسط، 52001
[2] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط العراق، واسط، 52001

[1] Zahraa.ali58@yahoo.com
[2] baydaagawld@gmail.com
[3] www.zaf91@gmail.com

[2] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2023

المستخلص

يعد قطاع التصنيع من الركائز الأساسية للتنمية في الدول النامية (بما في ذلك الدول العربية) ، كما أن تحديد مفهوم التصنيع يمهد الطريق لفهم أهمية هذه الصناعات في التنمية ، لذلك فهو من أولوياتنا البحثية. تتزايد أهمية التنمية على المستوى العالمي ، واليوم هناك تركيز متزايد على المجموعات الاقتصادية والبحثية الإقليمية والدولية والأبحاث حول دورها الفعال في تحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. انتباه من تنظيم المركز. خطط وبرامج التنمية لتحسين التنمية البشرية. تم في هذا البحث دراسة واقع الصناعات التحويلية في العراق واهميتها في تحقيق التنمية المستدامة اذ تشير مشكلة البحث الى تراجع القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بسبب تعرض هذا القطاع الى اضرار كبيرة واخذت هذه الصناعات بالتراجع في كميات الانتاج وعدم توفر الاموال اللازمة , وقد توصل البحث الى نتائج اهمها لدعم الصناعات الصغيرة والحرف، وبشروط ضمان أقل صعوبة وبفوائد كبيرة ومشجعة، يجب تأسيس صناديق استثمار، ويمكن تمويل هذه الصناديق من الحكومة والمصارف والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والعمل على توعية الشباب بأهمية العمل الحر, والاهتمام بالتعليم التقني وربط مخرجات التعليم بالقطاع الصناعي .والعمل على تطبيق القوانين والتشريعات التي تدعم القطاع الصناعي في العراق، التي تخص العاملين وحماية حقوقهم ,لذا يوصي البحث بضرورة الاهتمام بنقاط القوة والضعف للمشاريع الصناعية ، والعمل على معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية في العراق، وتحسين إنتاجية المنتجات بما يتناسب مع مقاييس جودة المنتجات.

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي ، الصناعات التحويلية ، التنمية المستدامة

Transformational Industries and their Role in Achieving Sustainable Development in Iraq for The Period (2010-2020)

Zahraa Ali Jabir [1] , Baydaa Gawld Kazam [2] , Zahraa Fadhil Abass[3]

Affiliation of Authors
[1,3] Wasit Education Directorate, Iraq, Wasit, 52001
[2] College of Administration and Economics, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001

[1] Zahraa.ali58@yahoo.com
[2] baydaagawld@gmail.com
[3] www.zaf91@gmail.com

[2]Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2023

Abstract

The manufacturing sector is one of the important pillars of economic development in developing countries (including Arab ones), and the issue of defining the concept of the manufacturing industry is one of the priorities for research in it because it paves the way for understanding the importance of these industries in achieving sustainable development. It has received increasing attention from regional and international economic organizations, research groups and study centers for its effective role in achieving sustainable growth, social justice and environmental protection. Therefore, many countries began seeking to develop development plans and programs in order to improve human development. In this research, the reality of the manufacturing industry sector in Iraq and its importance in achieving sustainable development was studied, as the research problem indicates the decline of the industrial sector and manufacturing industries due to the exposure of this sector to great damages, and these industries began to decline in the quantities of production and the lack of necessary funds, and the research reached results The most important of which is to support small industries and

crafts with less difficult guarantee conditions and with great and encouraging benefits. Investment funds must be established. These funds can be financed by the government, banks, charitable institutions and social security institutions. Work to educate young people about the importance of self-employment, pay attention to technical education and link education outputs to the industrial sector. And work to implement laws and legislation. Which support the industrial sector in Iraq, and which pertain to workers and protect their rights, so the research recommends the need to pay attention to the strengths and weaknesses of industrial projects, and work to address the problems and obstacles facing the manufacturing sector in Iraq, and improve the productivity of products in proportion to the standards of product quality.

Keywords: Industrial sector, Manufacturing industries, sustainable development.

المقدمة:

يحتل القطاع الصناعي موقعاً متميزاً في البناء الاقتصادي في مختلف دول العالم، فعن طريق الصناعة يحدث تطور شامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية. وتعد الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية للتصنيع، والمعيار الرئيسي للتطور الصناعي من خلال مساهمته في تطور الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد القومي.

وتعد الصناعة التحويلية المحرك الأساسي لمجلة التنمية المستدامة لأنها تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات أغلب بلدان العالم لاسيما الدول المتقدمة لما لها من تأثير في التنمية ومساهمتها الفعالة في تطوير مختلف القطاعات، ورفع المستوى الاقتصادي وزيادة الاقتصادية وزيادة دخل الفرد وتوفير فرص عمل للعاملين والتعلم من مشكلة البطالة، وان تطور القطاع الصناعي يعد مؤشرا اساسيا للحكم على مدى التطور الاقتصادي، ويمارس هذا القطاع دور اساسي في النهوض بباقي القطاعات الاقتصادية .

وإذا تعلق الأمر بالصناعة العراقية فالعراق كبلد نامٍ يسعى إلى وضع الخطط التنموية تسهم في تطوير الصناعة التحويلية على مختلف القطاعات، إذ إنه يمتلك العديد من الإمكانات التنموية كالإمكانات الزراعية والثروات وموقعه الجغرافي، فضلا عن وفرة الأيدي العاملة وعائدات النفط العراقي , الا انها شهدت القطاعات تراجعا ملحوظاً بسبب تعرضها إلى الكثير من الانتكاسات بدءاً من الحروب والحصار وتردي إمكانية الدولة أو عدم رعايتها في إعادة تأهيلها أن تراجع القطاع الصناعي في العراق كما اخذ هذا القطاع بالانحدار السلبي في كميات الانتاج وعدم توافر الاموال اللازمة لإعادة تأهيله.

مشكلة البحث

تشير مشكلة البحث الى تراجع القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بسبب تعرض هذا القطاع الى اضرار كبيرة واخذت هذه الصناعات بالتراجع في كميات الانتاج وعدم توفر الاموال اللازمة, وضعف الترابط بين قطاع الصناعة وقطاعات الاقتصاد والخدمات وخاصة الزراعي.

فرضية البحث

تدني الصناعات التحويلية في العراق والتي ماتزال تعتمد تمويل هذا القطاع على مورد النفط, وتدهور هذا القطاع, وعدم وجود سياسة صناعية واضحة المعالم ضمن توجه استراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث

يهدف البحث الى ابراز اهمية الصناعات التحويلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على مفهوم الصناعة التحويلية وتحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق للمدة(2010-2020)

هيكلية البحث:

يتضمن البحث ثلاثة محاور، يتألف المحور الأول من الجانب النظري للتصنيع والصناعة التحويلية والتنمية المستدامة, في حين تناول المحور الثاني : أهمية الصناعة التحويلية ودورها في التنمية الاقتصادية المستدامة، أما المحور الثالث فواقع الصناعات التحويلية في العراق للمدة (2010-2020) ومؤشراته، ثم خرج البحث بجملة من الاستنتاجات, واقتراح بعض التوصيات من اجل ارساء صناعة متطورة هي بمثابة رؤية استشرافية لقطاع الصناعة في العراق.

المطلب الاول : الجانب النظري للتصنيع والصناعات التحويلية

والتنمية المستدامة

التصنيع له تعريفات متعددة. منذ عام 1963 ، عرّف خبراء الأمم المتحدة التصنيع بأنه "عملية تنمية اقتصادية تهدف إلى إنشاء هيكل اقتصادي وطني متنوع ومتطور من خلال عملية التنمية الاقتصادية. ويهدف إلى تعبئة جزء من الموارد الوطنية ، و إن طبيعة التصنيع ذاتها تعني إنشاء صناعة صناعية تشمل مفهومها جميع الأنشطة الصناعية التي تحول أشكال السلع الاستهلاكية وأدوات الإنتاج ، ويتم دمج المواد الخام والمواد المصنعة التي تحتويها في أشكال وهياكل جديدة [1].

ويعرف " كلارك كير " التصنيع هو مصطلح يشير الى الانتقال الواقعي من المجتمع التقليدي الزراعي إلى المجتمع الصناعي، والتصنيع عملية انتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع يسوده الطابع الفني [2].

ويرى " مارتين بريتسمان " أن عملية التصنيع هي عملية القضاء على التشويه والتخلف المتسببين بالدرجة الأولى من النهب الاستعماري للاقتصاد القومي والسيطرة ، ويؤكد ارتباط هذه العملية بعملية التنمية المستدامة التي تهدف إلى استغلال الطرق والأساليب الصناعية الحديثة في عملية الإنتاج خلال مدة زمنية قصيرة من أجل استخدام موارد الثروة في البلاد بشكل أفضل دائما لمصلحة النمو الاقتصادي المنشود إلى زيادة دائمة لحصة الفرد الواحد من الدخل القومي ولإنتاجية العمل الاجتماعي.[3]

والبعد الشامل للتصنيع لا يقتصر على مجرد إقامة عدة صناعات تحويلية متفرقة بل يشتمل على إقامة قطاع صناعي تحويلي متقدم تكنيكيا ومتطور مع المستجدات التقنية وبأفق اقتصادي يلبي الاحتياجات المتزايدة والمتنامية للتطورات الاجتماعية والحضارية بحيث يصبح ذلك القطاع قائدا في الهيكل الاقتصادي المحلي [4]

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها" العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" أن هذا التعريف يركز على راس المال وضمان تنميته أو ثباته بشكل لا يؤثر على حصص الأجيال المقبلة، مع ترسيخ مبدأ العدالة للحصول على الفرص التنموية.[5]

يركز مفهوم التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازن البيئي والطبيعي والسكاني، وتعرف بأنها" التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية وتعالج مشكلة الفقر ويعد الإنسان جوهر التنمية المستدامة.[6]

مما سبق يمكننا صياغة المفهوم بالقول : إن الصناعة التحويلية في إطار عملية التصنيع تبرز كقضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وإرساء القاعدة المادية والتكنيكية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفعيل دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وإحراز التقدم الحضاري .

المطلب الثاني : أهمية الصناعات التحويلية ودورها في التنمية الاقتصادية المستدامة

تكتسب الصناعة التحويلية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها من غيرها من القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على أن تؤدي دورا أساسيا وحيويا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني. ويتمثل الدور الذي يؤديه التصنيع عموما والصناعة التحويلية على وجه الخصوص بالنقاط الآتية :

1- تنويع الاقتصاد القومي:

إن تنامي حركة التصنيع تؤدي إلى رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار فيه من خلال تنويع السلع المصنعة، فيتغير التركيب السلعي للدخل القومي ومن ثَمَّ تنخفض الأهمية النسبية للسلعة الواحدة كمكون رئيسي للدخل القومي، وبالتالي جعل الاقتصاد القومي أكثر مرونة وقابلية على مواجهة التقلبات والضغوط الخارجية.

2- تصحيح هيكل الصادرات:

إن تنويع الأنشطة الصناعية يمهد الطريق لتنويع هياكل التصدير ، وزيادة وتقليل الأهمية النسبية للمنتجات الصناعية في الصادرات ، ومن ثَمَّ تعزيز مصدر الدخل القومي من النقد الأجنبي ، وتوفير فرص التنويع. تصدير السلع الأولية. تتبع أهمية التصنيع في البلدان النامية من قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لها من خلال التصنيع ، مما يؤدي إلى "قيمة مضافة" أكبر مما لو تم تصدير هذه الموارد محليًا. إلى الاقتصاد الوطني. شكل رئيسي معروف عرضة للأزمات والتقلبات الطبيعية ، ومن ثَمَّ يساهم التصنيع في توفير الفائض الاقتصادي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الصادرات.

3- تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

ويتم ذلك من خلال تزويد السوق الداخلية بمجموعة متنوعة من السلع المحلية الصنع، وبذلك تتوفر للدولة عملات صعبة كانت

تستنزف في الاستيرادات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الصناعة الإنتاجية وخاصة الصناعات الثقيلة منها، تؤدي دورا مهما في عملية التصنيع إذ تساهم في زيادة القدرة على خلق الاستثمار وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية، ومن ثَمَّ تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج.[7]

4- خلق التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:

تتمتع الصناعة بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن أن تكون التشابكات خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، قيام استثمارات في انتاج القطن لتجهيز الصناعة المذكورة ،أو أن تكون الروابط أمامية، وهي عندما تحفز صناعة المنسوجات على سبيل المثال، قيام صناعات انتاج الملابس . إن مثل هذه الروابط والتشابكات للصناعة مع نفسها، وبسبب من ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها، تساهم في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى ومن ثَمَّ في الناتج القومي الإجمالي .

5- خلق مهارات جديدة، ورفع مستوى المهارات القائمة:

إن الأخذ بمبدأ التصنيع، يؤدي إلى استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات القائمة وبالنتيجة تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة.[8]

6- الاستغلال الأمثل للأيدي العاملة وتخفيف حدة البطالة:

تقوم الصناعات التحويلية بخلق فرص عمل عن طريق استيعاب الأيدي العاملة العاطلة والوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل، ومن ثَمَّ رفع مستوى معيشة السكان اللذين ينتقلون من القطاعات ذات الفائض المطلق أو النسبي من القوى العاملة كالزراعة والقطاعات الحرفية إلى الصناعة وتؤدي بالتالي إلى توسيع السوق الداخلية، وبذا فإن هذا القطاع يسهم في حل مشكلة البطالة وما ينجم عن ذلك من فوائد للاقتصاد الوطني.[9]

خلاصة ما تقدم، يتضح أن الصناعة التحويلية تمارس دورا رياديا في تحريك وقيادة عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تصحيحها للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، كما أنه لا يمكن تصور إرساء البنى الارتكازية والقاعدة المادية للتنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى تطوير القطاع الصناعي .

المطلب الثالث: واقع الصناعات التحويلية في العراق للمدة (2004-2020) ومؤشراته

اولا: واقع الصناعة التحويلية في العراق:

يتمثل واقع التصنيع في العراق في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مؤشر رئيسي للاقتصاد، وذلك لتوضيح مساهمة كل قطاع في الإنتاج ودوره في تطوير وتشغيل الموارد الاقتصادية الموجودة. التغيرات في جميع وسائل ووسائل الإنتاج ، ودرجة مساهمتها في النمو الاقتصادي ، وحجم البطالة والتضخم الذي يضعف النمو الاقتصادي للقطاع الإنتاجي ومن ثَمَّ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الدولة معرضة له. عدد من الظروف ، بما في ذلك المناخ السياسي والأمني والاقتصادي ، التي تضر باقتصاد البلاد.

قد توقفت النشاطات الاقتصادية جميعها خلال المدة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي لعام 2003 بما فيها تلك مشاريع القطاعات الصناعية الخاصة، وبعد الدمار الذي حصل بالبنية. التحلية وتدمير وانهيار العديد من المنشآت نتيجة الأعمال العسكرية، فضلاً عن اعمال السلب وتعرض القطاع الصناعي إلى الإغراق السلعي من قبل المنتجات المستوردة فيما بعد بسبب فتح الحدود وتوقف الإجراءات الجمركية بعد انهيار الدولة وقد بدأت الحكومة بتغيير النهج الاقتصادي نمو اقتصاد السوق بأسلوب التجول السريع ، تم فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصناعة، وكان ذلك ضمن التغيير في النهج الاقتصادي للدولة باتجاه الانفتاح عام 2003، بعد عقود طويلة من العزلة الدولية والهيمنة الحكومية عن مفاصل الحياة الاقتصادية, اذ شهد الاقتصاد جملة من التغيرات كانت بدايتها ابان سلطة الائتلاف المؤقتة التي كان لقراراتها الاثر الكبير في هذه التحولات التي جاءت ضمن تغييرات كثيرة شملت ازالة الحواجز الجمركية [10]

وان الاهتمام بالصناعات التحويلية في العراق تباين في درجته بحسب النظرة السياسية للحكومات المتعاقبة، ففي الخمسينات وبحسب اراء خبراء اجانب فقد تم وضع سياسات تفضي الى الاعتماد على موارد النفط الخام، وانشاء البنى التحتية، وكانت برامج التنمية الاقتصادية المستدامة آنذاك توجه الاهتمام نحو الصناعات التي انشاها القطاع الخاص التي كانت ترتبط بالدرجة الاساس بالمواد الاولية الزراعية كالصناعات النسيجية وصناعة السكر وصناعة الالبان والمواد الانشائية [11].

ثانيا :بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة(2010-2020)

1-عدد المنشآت الصناعية العاملة في الصناعات التحويلية:

تمثل عدد المنشآت الداخلة في الصناعة التي تعد الرافد الاساسي للصناعات الكبيرة مستقبلا .من خلال الجدول(1) يلاحظ ان عدد المنشآت كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال اعوام محددة, ففي عام 2010 بلغ عدد المنشآت 11687، اما في عام 2011 فبلغ عدد المنشآت 47986، وفي عام 2012 بلغ 44544، وكما تبين من الجدول أن هناك ارتفاعاً في عدد المنشآت لسنوات متتالية بسبب عودة قسم من المنشآت الصناعية للنهوض في العمل الانتاجي، وهناك نشاط واضح للقطاع الصناعي الخاص.

أما في الاعوام(2014-2020) فبدأ عدد المنشآت الصناعية بالانخفاض بسبب تردي الاوضاع الامنية غير المستقرة خلال تلك السنوات نتيجة دخول العصابات الارهابية، مما اثر سلباً في القطاع الصناعي.

جدول(1) عدد المنشآت الصناعية وقيمة الاجور والانتاج ومستلزمات الانتاج في الصناعات التحويلية في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	عدد المنشآت الصناعية	قيمة الاجور بالاسعار الجارية(مليون دينار)	قيمة الانتاج بالاسعار الجارية(مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج بالاسعار الجارية(مليون دينار)
2010	11687	1893839.4	5148493	2261333
2011	47986	2230691.2	8296675	3831336
2012	44544	6833831.8	11602202	5718418
2013	28591	6800539	11422601	6205852
2014	22538	1594315	6176946	2965654
2015	23193	1568938	6059601	3250495
2016	26731	1553546	6946916	4053627
2017	28612	1559522	8953914	4367331
2018	26617	1605009	8349433	4705813
2019	25312	1563024	8137215	4529832
2020	20402	1407895	6714337	3476318

المصدر: بيانات وزارة التخطيطَ الجهاز المركزيَ للإحصاء، المجموعات الاحصائيةُ لسنوات متفرقة(2010-2020).

2-**تعد دراسة مؤشر الاجور** مؤشراً مهماً في الصناعات التحويلية، ويمثل الاجر المصدر الرئيس لدخل العاملين في العراق من خلال الجدول(1) يلاحظ في عام 2010 بلغت قيمة الاجور (1893839.4) وارتفعت الى (2230691.2) مليون دينار . اما في عام 2014و2015و2016 فشهدت تذبذباً في قيمة الاجور، اما في عام 2018 فارتفعت الاجور إذ بلغت (1605009)مليون دينار، وهذا الارتفاع ناتج عن الاثار التضخمية للعملة المحلية فضلا عن الانخفاض النسبي لأعداد العاملين خلال هذه المدة. وفي عام 2020 فقد تراجعت قيمة الاجور الى (1407895) بسبب فايروس كورونا.

3- قيمة الانتاج: هو ما يتم الحصول عليه من ايراد نقدي جراء قيام المنشآت الصناعية بالعملية الصناعية, ومن خلال الجدول(1) نلاحظ ان هناك ارتفاعاً في قيمة الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية في عام 2011 اذ بلغت قيمة الانتاج (8296675)، اما في عام 2014 فتراجعت قيمة الانتاج اذ بلغت 6176946.5 ويعود ذلك الى تردي الاوضاع الأمنية التي تعرض لها العراق ودخول العصابات الإرهابية, وكذلك شهدت الاعوام 2017 و2018 تذبذبا في الارتفاع اذ بلغت عام 2017 8953914 مليون دينار، وعام 2018 8349433 مليون دينار، اما في عام 2020 فتراجعت قيمة الانتاج، اذ بلغت 6714337 مليون دينار بسبب تفشي فايروس كورونا مما اثر على الانتاجية وعلى القطاع الصناعي.

4- **ان مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج:** يمثل مقدار ما تدفعه المنشآت من مبالغ نقدية بهدف استمرارها في الانتاج، وذلك بعد استبعاد المبالغ النقدية لكل من الاجور والرواتب و الاندثارات، حيث إن الاستغلال الرشيد يؤدي الى تخفيض تكاليف هذه المستلزمات من جهة، والارتفاع في كميات الانتاج من جهة اخرى, وهذا يساعد الصناعة على دخول الاسواق التنافسية وتحقيق مستويات نوعية وكمية متفوقة.

إن ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج بمعدلات اكبر من ارتفاع قيمة الانتاج يمثل مؤشراً سلبياً على سعة الصناعات التحويلية في استغلال مستلزمات الانتاج الامثل من خلال عملياتها الانتاجية إذ ارتفعت قيمة مستلزمات الانتاج من 2261333 مليون دينار عام 2010 الى 6205852 مليون دينار في عام 2013, اما في عام 2014 فتراجعت قيمة مستلزمات الانتاج بالأسعار الجارية، اذ بلغت 2965654.

اما في عام 2017 فأن قيمة مستلزمات الانتاج عاودت الارتفاع حيث بلغت 43677331 ويعد هذا اثراً ايجابياً على الصناعة، مما يدل على القدرة والكفاءة على استغلال الموارد الداخلة في قطاع التحويلية, وفي عام 2020 شهدت قيمة مستلزمات الانتاج التراجع حيث بلغت 3476318 مليون دينار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

الاستنتاجات التي تم التوصل اليها أهمها ما يأتي :-

1. - على الرغم من توافر الموارد والإمكانات وطاقات بشرية هائلة ، ألا ان القطاع الصناعي يعاني كثيرا من المعوقات والمشاكل، منها تقادم ورداءة الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ، فضلاً عن ظروف الحرب وأعمال النهب والتخريب والعقوبات الاقتصادية ، فضلا عن سوء الإدارة ونقص التمويل والتخصيص المالي وغيرها الكثير من الظروف السيئة التي زادت من الإهمال للقطاع الصناعي ، ومن ثَمَّ بقي هذا القطاع منخفض الإنتاج والإنتاجية ومتخلفا وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ في تراكم رأس المال .
2. تميزت الصناعة التحويلية بقلة عدد مشاريعها من خلال ضعف استيعابها لإعداد العاملين أولا، ورغم قلة ما تنتجه الصناعة من سلع وخدمات ألا أنها تستطيع توفير السلع والخدمات بالكمية والنوعية وفق المعايير الدولية وتستطيع المنافسة اتجاه السلع الأجنبية الرديئة والرخيصة لأسواق العراق المحلية.
3. فضلا عما تقدم فقد كان القطاع الصناعي يواجه تحديا كبيرا يجلى بالفساد الإداري والمادي .
4. لم تكن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في العراق بالقدر المطلوب فضلاً عن ذلك لم يكن توافر اي قاعدة صناعية فعالة لكي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم للمشاريع الصناعية وذلك لتقليل الاهتمام بالنفقات الاستثمارية للصناعات التحويلية ومن ثَمَّ توجه معظم نفقات الموازنة العامة للنفقات التشغيلية .
5. ان انخفاض التمويل لأغلب المنشآت الصناعية وتقادم الوسائل الإنتاجية ونقص المواد الأولية وعدم توفر مصادر الطاقة الكهربائية وشحة مصادر المياه وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية بأرخص الأثمان أدى إلى تناقص عدد المنشآت وإغلاقها .
6. خلال مدة الدراسة (2004-2020) لم توضع استراتيجية واضحة لكي يتم النهوض بالصناعة التحويلية في العراق ، وعدم دقة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة من خلالها في تلك المدة ، والذي انعكس سلبا على أداء القطاع الصناعي في البلد .

ثانيا :- التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث فانه يوصي بما يأتي :

1. ضرورة الاهتمام بنقاط القوة والضعف للمشاريع الصناعية ، والعمل على معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية في العراق .
2. بالنسبة للحوافر المادية ان يرتبط صرف الحوافز بمستوى الأداء بحيث يتم التمييز بين العاملين وفقا لمستوى أدائهم ، مما يؤدي إلى تشجيع العاملين وبذل اقصى جهد لتحسين أدائهم ، وتحسين إنتاجية المنتجات بما يتناسب مع مقاييس جودة المنتجات .
3. لكي تقوم الصناعة التحويلية بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية يستلزم أجراء الآتي :
   - إنشاء وتوسيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون لها مزايا تتفوق على المنشآت الصناعية الكبيرة في كثير من الأمور في معالجة البطالة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .
   - زيادة الإنفاق على الاستثمار البشري في الصناعات التحويلية ، وكذلك زيادة الأنفاق على البحث والتطوير والتدريب في هذا القطاع .
   - لدعم الصناعات الصغيرة والحرف وبشروط ضمان أقل صعوبة وبفوائد كبيرة ومشجعة يجب تأسيس صناديق استثمار، ويمكن تمويل هذه الصناديق من الحكومة والمصارف والمؤسسات الخيرية ومؤسسات

الضمان الاجتماعي والعمل على توعية الشباب بأهمية العمل الحر.

- الاهتمام بالتعليم التقني وربط مخرجات التعليم بالقطاع الصناعي.

4. العمل على تطبيق القوانين والتشريعات التي تدعم القطاع الصناعي في العراق، التي تخص العاملين وحماية حقوقهم سواء كانت مادية ام معنوية ، وتطبيق نظام السلامة والأمن للعاملين .
5 . لكي يتم النهوض بواقع القطاع الصناعي في العراق لابد من دراسة مؤشرات تطور الصناعة التحويلية ومعرفة الأسباب التي تؤدي الى انخفاضها وتحليلها ومعوقات تطورها ، للعمل على تطوير تلك المؤشرات ومعالجة الأمور التي تعيق تطورها.
6. لغرض رفع مستوى تطور واقع الصناعة التحويلية في العراق يتطلب أجراء الآتي :

- إصدار قانون الاستثمار هو من القوانين المهمة الداعمة للصناعات التحويلية في العراق.
- تفعيل نظام الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة (الأجنبية) كافة وبنسب متفاوتة لحماية المنتج المحلي من المنافسة .
- الاهتمام بأجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بقياس الإنتاجية .
- العمل على إيجاد أجيال من العاملين الذين يحترمون العمل ويقدسونه وعدم إصدار أنظمة للعمل تعمل على تمرد العاملين على أصحاب الأعمال.

المصادر

[1] د. محمد سعيد عمر الحديثي، "الصناعة التحويلية في بلدية حسين داي في ولاية الجزائر"كلية الآداب-جامعة بغداد، مطبعة العمال المركزية،1989، ص3.

[2] Clark-Kear,'Industrialization and Industrial man", Harverd university press, 1960,p33.

[3] مارتين بريتسمان،"التصنيع في البلدان النامية"، ترجمة:مفيد حلمي، دار التقدم العربي للنشر، دمشق،1974،ص36-40.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، "واقع الصناعة العربية ومستقبلها في ظل العولمة"، مصدر سابق،ص5.

[5] عبد الله عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي، الطبعة الاولى، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص52.

[6] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2014،ص20

[7] د. عمرو محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة للنشر، بيروت،1970،ص230

[8] د. مدحت كاظم القريشي ،"الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1، 2001،ص22.

[9] د. حميد الجميلي وآخرون، "الاقتصاد الصناعي"، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص27

[10] عمر طارق وهبَي, سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول الناميةُ بين المهام والتحولات مع اشارةُ لحالة العراق, اطروحة دكتوراه , كليةَ الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد, 2006, ص238.

[11] جمهورية العراق , وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية, (2014-2010) ,ص80.